اللجنة التنفيذية بما لا يتجاوز ثلث عدد اعضائها، وتشكيل لجانه الفاعلة على اسس جبهوية. اما بشأن اللجنة التنفيذية، فأقرت الوثيقة مشاركة كافة الفصائل والقوى المعترف بها في المجلس في عضوية اللجنة التنفيذية، وانتخاب نواب للرئيس وامانة عامة تمثل قيادة عمل جماعية مسؤولة عن القرارات السياسية والعسكرية والمالية والتنظيمية، وتشكيل لجان للاشراف على الشؤون السياسية والعسكرية وشؤون الوطن المحتل ودعم صمود الاهل في لبنان. ودعت الوثيقة التنظيمية، ايضاً، الى وضع لائحة داخلية من المجلس الوطني لتنظيم عمل اللجنة التنفيذية. كما دعت الى المحافظة على وحدة التنظيمات الشعبية وتنشيط دورها في العلاقة مع الجماهير والالتزام باسس العمل الجبهوي داخل صفوفها. واقرت الوثيقة اعادة النظر في تنظيم دوائر ومكاتب ومؤسسات المنظمة على اسس جبهوية تراعي الكفاءة، وتشكيل لجنة خاصة لدراسة اوضاع الدوائر والمكاتب والمؤسسات الفلسطينية، بما يضمن تطوير فعاليتها وتقديم التوصيات بهذا الشأن للجنة التنفيذية.

اما الوثيقة المتعلقة بالمجلس الوطني الفلسطيني التي وقعت عليها اطراف الاتفاق، فدعت الاطراف المجتمعة الى عقد المجلس الوطني الفلسطيني في امد اقصاه ١٥/٩/١٩٨٤، على ان تقوم هيئة الحوار الوطني الشامل بتحديد واعلان تاريخ انعقاد المجلس خلال الفترة المقترحة. واذا تعذر ذلك، فستجتمع الاطراف الخمسة لتنفيذ الاتفاق. وفيما يتعلق بوثيقة الحوار الشامل، اقرت الاطراف الموقعة الدعوة الى حوار وطني شامل بين كافة التنظيمات الفلسطينية، لتعزيز وحدة منظمة التحرير وتنشيط مؤسساتها الشرعية، وارتأت ان يعقد اجتماع فوري للجنة التنفيذية والامناء العامين للفصائل ورئاسة المجلس الوطني كاطار مناسب لهذا الحوار.

وقد جاء في بيان مشترك للتحالف الديمقراطي، صدر عقب اقرار الاتفاق، ان اتفاق عدن مثّل انتصاراً للخط الوطني لصيانة وحدة منظمة التحرير. ودعا هذا البيان الى مباشرة الحوار الوطني الشامل للتوصل الى اتفاق يصون وحدة المنظمة، مؤكداً الحرص على استمرار الحوار مع التحالف الوطني (**فلسطين الثورة**، العدد ٥٣١، ٣/١١/١٩٨٤).

ووصفت حركة «فتح»، على لسان فاروق القدومي، اقرار الاتفاق بانه انجاز تاريخي للشعب الفلسطيني بتكريس وحدة منظمة التحرير ودورها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني (**وكالة الانباء الفرنسية**، ٢٣/٧/١٩٨٤).

اما رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ياسر عرفات، فوصف اتفاق عدن بانه الاساس الصالح بالفعل على طريق تكريس وحدة الفصائل في اطار منظمة التحرير، مؤكداً ان الحركة الفلسطينية تنصب الان لدعوة المجلس الوطني الفلسطيني الى الانعقاد لاجراء مناقشة عميقة للوضع الفلسطيني برمته، وعلى كل مستوياته، كما ان المجلس سيحدد الخطوط الرئيسية لسياسة منظمة التحرير وتطوير نضالها على كل الصعد (**المصور**، القاهرة، ٢١/٨/١٩٨٤).

اما التحالف الوطني، فقد اعلن رفضه لاتفاق عدن، وبرر ذلك بان الاتفاق المذكور لم يتضمن بنوداً لاسقاط ياسر عرفات ونهجه. وفي مذكرة رفعها الى خالد الفاهوم، رئيس المجلس الوطني، اكد التحالف الوطني، تمسكه بادانة زيارة عرفات للقاهرة وباسقاط نهجه، وان الحوار مع اي طرف يتحدد على ضوء موقفه من اسقاط عرفات ونهجه (**الهدف**، ٢٢/٧/١٩٨٤).

وعلى قاعدة الاتفاق، بدأ تحرك الاطراف الفلسطينية المتحاورة لعقد المجلس الوطني الفلسطيني؛ ففي الاسبوع الثاني من شهر آب (اغسطس) ١٩٨٤، شهدت الجزائر اجتماعاً بين «فتح» والتحالف الديمقراطي للاتفاق على انعقاد المجلس الوطني وتحديد موعده بشكل نهائي. ورغم صدور بيان عن الاجتماع يؤكد على ضرورة عقد المجلس، الا انه لم يحدد الموعد النهائي ولا المكان الخاص بعقده. (**الحرية**، ١٨/٨/١٩٨٤).

وقد بدا للمراقبين ان الخلاف مازال قائماً حول عقد المجلس الوطني بالرغم من تحديد وثيقة عدن لتاريخ انعقاده. فقد صدرت عن بعض اطراف الحوار مواقف جديدة فُهم منها معارضتها لانعقاد المجلس وطلب تأجيله. ففي بيان للجبهة الشعبية، صدر في دمشق، جاء ان تحقيق الحوار الوطني الشامل هو اساس لعقد المجلس الوطني. وقد اشار هذا البيان، ولاول مرة، الى ضرورة موافقة سوريا واليمن الديمقراطية والجزائر على اتفاق عدن، حين ذكر ان موافقة هذه الدول على اتفاق عدن هي قاعدة لاستمرار الحوار وانقاذ وحدة منظمة التحرير الفلسطينية (**الهدف**، ٢٤/٨/١٩٨٤).

وفي دمشق، اعتبر التحالف الوطني انعقاد المجلس بعد منتصف شهر ايلول (سبتمبر) عملاً انشقاقياً خطيراً، كما جاء في مؤتمر صحفي عقده بعض قادته في دمشق يوم ٢٥/٨/١٩٨٤ (**السفير**، ٢٦/٨/١٩٨٤).

ونفى خالد الفاهوم رئيس المجلس الوطني ان يكون لديه علم بانعقاد المجلس. واضاف الفاهوم، في تصريح صحفي، انه لا مجلس قبل الاتفاق الشامل، وان من شأن عقد المجلس في موعده انشاء منظمتي تحرير،